19840716-0004-L

١٩٨٤/٧/١٦

المخطوفون .. "صدمات" العبور من الحرب الى السِّلم

■ الجميل : يجب التعالي فوق الجراح والمآسي لتحقيق الانقاذ ■ الحكومة : وضعنا هذه القضية الشائكة على سكة الحل

امين الجميل : اغلاق الملف .

يقال الحرب تأخذ نصيبها !

ان ، الفين ومائة مخطوف ومفقود ومعتقل ، ربما يشكلون هذا النصيب الذي اخذته الحرب اللبنانية فالحرب ، كما يقول عنها علماؤها ، هي المذبحة الكبرى للانسان على يد الانسان ، لذلك تتصرف السياسة الآن بمصير هذه الكمية البشرية الهائلة من المخطوفين ،وكأنها المذبحة الكبرى التي ارتكبها الانسان اللبناني ، على يد الانسان اللبناني !..

لقد قال رئيس الجمهورية امين الجميل في قصر بعبدا ، للجنة اهالي المخطوفين:كم هو الخطف مأساوي !

ونقل اعضاء في اللجنة عن الرئيس الجميل قوله« لقد حملت السلاح دفاعا عن الوطن .. ولكننا ، والميليشيا التي كنت اراسها ، لم نمارس الخطف» .

ولان الحرب اخذت منه نصيبها ايضا ، قال الرئيس الجميل لذوي المخطوفين : لقد مر علي لبنان واللبنانيين الكثير ،وانا ممن فقد شقيقه ،وابنة شقيقه ، وابن شقيقتي ، فكم في هذا الوضع يكون مطلوبا من الواحد منا ان يدمل جراحاته ، ومعاناته ، ومأساته ، من اجل الوطن .. وعلينا ان نتذكر ان هنا اسرائيل ..

وخاطب الرئيس الجميل ذوي المخطوفين ،كما نقلوا ،محاولا اغلاق هذا الملف المأساوي ، بالقول:« اذكركم ، ان الذين لن يعودوا هم شهداء» !..

رشيد كرامي : اعصاب المخطوفين .

ومثل هذا الكلام ذكر بما نقل عن لسان اكثر من طرف معني ، حول مصير الكثير من المخطوفين والتلميحات الى ان عدد الاحياء قليل! ؟...

لذلك ، انبرت سيدة ، من ذوي المخطوفين ، وقد احيطت بابعاد مثل هذه التصريحات والتلميحات ، عندما قالت للرئيس الجميل ، في ذلك اللقاء في قصر بعبدا : اننا نرفض امامك ، القول ، بان المخطوفين قد انتهوا الى هذه النهاية !!!

وفي حماس شديد ومؤثر ، خاطبت السيدة رئيس الجمهورية بالقول : ان اي ام لن تقبل ان يكون ولدها في رحمة الله ، طالما هو خطف امام عينيها على حاجز ما ...

اضافت : « هناك فرق ، ما بين الذين قضوا في المعارك الحربية ، وبين الذين خطفوا ايام السلم على حواجز الميليشيات ، فلو لم يكن هناك سلم ،لما تجرأ هؤلاء ، على التنقل بامان على الطرقات وفي مناطق ، ظنوا انها آمنة» .

وقالت ممثلة المخطوفين لرئيس الجمهورية:لو استشهدوا لاقمنا اعراسهم طالما هناك اسرائيل ، ولكننا اقدمنا على حرق الاطارات ، لاننا نعتبر انهم خطفوا من منازلهم ، وليست هذه من الشهادات !!

من هنا ، قد نسلم كلبنانيين ، بتسمية هذه الحرب ، انها« حرب الخراف» !

لقد كانت هذه الحرب في وظيفتها الرئيسية اسوة بكل الحروب التدميرية التي حكمت بقانون « تبادل التدمير» .

ان مأساة المخطوفين ،والمفقودين ، والمعتقلين ، هي الانموذج في الخسائر الكبيرة من الابرياء ، والتي لحقت باللبنانيين ، سواء بنتائج هذه الامزجة العدوانية ، او نتيجة سوء استخدام السلطة ، من قبل الحاكمين .

ولكن ، اذا كانت الحرب ، كما يقال ، هي انقطاع احمق ، يبرهن عن فشل العقل والقلب ، فان السلم ،كما يقولون ، هو الخَلق المستمر والعمل العظيم ، للعقل والقلب معاً .

فالحرب والسلم هما عالمان متناقضان ،ولكنهما متعايشان ، في كل الاوقات ،وفي كل وجدان ، كما كان الامر ،وعلى مر التاريخ ..

واذا كانت قضية المخطوفين هي الثمن الذي دفع في الحرب ، فان هذه القضية ، ايضا ، تبدو الثمن الذي يجب دفعه للسلم طالما ان الحرب والسلم ، هما وجهان للعملة الواحدة ! ولتفادي تلك الصرخة الروحانية القديمة « الويل للمغلوب» .. تجري ، الآن ، تلك المحاولات الحثيثة من اجل تثبيت هذا الحل اللبناني لمرحلة السلم ، على قاعدة اللاغالب واللامغلوب ...

فالغالب ،كما يبدو ، هو الانسان ،المتوحش ، الذي سوغ لنفسه الخطف ، والاعتقال ، والتعدي التعسفي ، اما المغلوب ، فهو كل من خطف ،او اعتقل او فقد في هذه الحرب !

موفق مدني

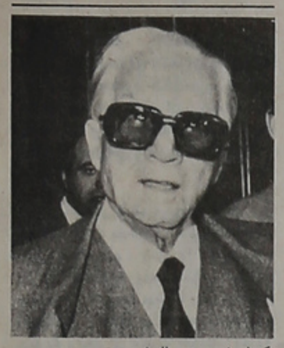

كميل شمعون : الحل ..

المفتي خالد : دار المخطوفين .

■ الاهالي يطالبون الحكم باستخدام القوة لتحرير المخطوفين والسلطة ترد بعدم القدرة« لأن الاطراف اقوى»

لذلك ، تصرف ذوو المخطوفين ، كما قال ممثلوهم على نحو يفصل ما بين استحقاقات الحرب والسلم ، لان هؤلاء الضحايا ، لم يقضوا في ساحات الحرب ، بل في ساحة السلم !

فالمسالة ، تبدو ، في قناعات ممثلي لجنة المخطوفين ، قابلة للتسوية لحساب مسيرة السلم اللبناني ، بالعبور بهذه القضية من اعتبارها رمزا للحرب الى جعلها رمزا للسلم . ومثل هذا العبور سيتم على ما ستحققه اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء يوم الاربعاء الماضي ، برئاسة اللواء المتقاعد هشام قريطم ، للتحقيق النهائي في مصير اكثر من الفي مخطوف ومفقود ...

ولن يكون ، تبادل النيات الحسنة ، ما بين الحكومة ،ومعها لجنة قريطم ، وبين ذوي المخطوفين ، هي المحك الوحيد ،طالما هناك محطات اخرى لهذه الاعداد الهائلة من المخطوفين والمفقودين .

ويبدو ان حكومة الوحدة الوطنية التي ورثت قضية المخطوفين والمفقودين والمعتقلين عن حكومة شفيق الوزان ، ستتجنب المواجهات العسكرية ، او الامنية ،والسياسية ، مع الاطراف التي تحتجز المخطوفين .

لقد برر الوزراء ، عدم احتمال قيام الدولة بامتلاك ، الوسائل الكفيلة لاجبار هذه الاطراف ، وبالقوة ، على اخلاء سبيل هذه الاعداد الكبيرة ، من المخطوفين والمفقودين ، لانها اضعف من كل هذه الاطراف ؟

كما اعترفت مصادر الحكومة ان الدولة لا تملك القوة اللازمة للقيام بعمليات مداهمة او سيطرة ، لان الاطراف المتقاتلة اقوى منها ، كما قال احد الوزراء .

لذلك فان الدولة ، كما تقول الحكومة ، ستعكف على معالجة مسالة المخطوفين بدون استخدام العصا لتحريرهم . وهنا يبرز السؤال عن الوسيلة الاخرى ؟

وانطلاقا من اجواء مناقشة جلسة مجلس الوزراء ، يجيب هؤلاء ، ان الدولة ستستخدم وسائل اخرى في الاستقصاء والتحري عن مصير هذه الاعداد الكبيرة من المحتجزين ، لدى الميليشيات والاحزاب .

لذلك كلف مجلس الوزراء ، لجنة قريطم ، الاستعانة بمخابرات الجيش ، والامن العام ، وقوى الامن الداخلي ، كي تكون جاهزة من اجل القيام بهذه العملية ، في المسح والاستقصاء الفعلي ، حيال وضعية مئات المخطوفين والمفقودين .

اذن ، لن تخلو مثل هذه العملية من الاثارة البوليسية ، طالما ان الدولة ، لاول مرة ، قد تحاول ، من خلال اجهزتها غير المرئية ، اختراق معاقل اللاشرعيات ،وان كان هذا الامر سيتم بالتراضي !

واذا كانت التقديرات الحكومية متشائمة على النحو المثير ، فانها تميل ، ايضا ، الى الاعتقاد ، الذي يتوقع حول تصفيات جسدية في اعداد كبيرة ، من المخطوفين والمفقودين .

هنا يكمن الرعب الكبير .

والسبب ، في هذا الخوف ، الحكومي ، هو احتمال ان يكون هناك فارق كبير ما بين تقديرات ذوي المخطوفين عن الاحياء ،وما بين ما يمكن ان تحصل عليه ، لجنة قريطم ، من الاحياء ، من المخطوفين والمفقودين ، في نهاية المطاف .

ولكن الحكومة ، التي تبدو انها عازمة على اتمام هذه العملية من جانبها ، تتوقع مصادرها ان يصار الى حصر اعداد المخطوفين من خلال الاستقصاء والمسح ، بشكل يمهد لنشر ما يتجمع لديها من اسماء بشكل تجري المقارنة مع لوائح دار الافتاء ، على اساس كل وضعية بمفردها ، كما هي مطالب ذوي المخطوفين .

والسؤال هو : هل ستتم عملية الحكومة في المسح والاستقصاء بشكل يشمل كل هذه الاعداد من المخطوفين والمفقودين ، لاماطة اللثام عن مصائرهم ؟

تتوقع المصادر الوزارية احتمال وجود ثغرة كبيرة مفتوحة في هذه القضية ، حول مصير الاعداد الكبيرة ، التي لا يمكن للجنة قريطم القطع بحالاتها ، والتي قد لا تنطبق على الاسماء ،والاوضاع الفعلية الواردة في لوائح دار الافتاء .

واذا كان الامر على هذا النحو من المجازفة ، فان السؤال ، الذي يطرحه المراقبون ، هو هل هناك وسيلة خارجية يمكن الاستعانة بها ، لاتمام هذه العملية وتحرير المخطوفين ؟

ولا تعتقد المصادر الحكومية التي تتولى مسؤولية ، متابعة هذه القضية الشائكة ، ان تكون هناك وسيلة دولية تساعد الدولة اللبنانية على تحرير هؤلاء المخطوفين اللبنانيين بالقوة .

وتبدي المصادر شكوكها كما تقول ، في فعالية الصليب الاحمر الدولي ، الذي ابلغ الحكومة في الاسبوع الماضي سحب يده من هذه المسالة ، بعد ان اطلعها على لوائح هزيلة من الاسماء وترى هذه المصادر ان الهيئات الدولية الاخرى ، هي هيئات حقوق الانسان ، حيث يقتصر عملها على الادانات ، وعمليات التشهير الاعلامية .

من هنا ، ترى الحكومة ان متطلبات معالجة هذه المسالة تفترض اخذ نفس عميق وطويل ، خاصة بعد ان تمكنت الحكومة ، بتعاون ذوي المخطوفين على سحب محاولات الاستغلال السياسي لهذه المأساة الكبرى، ووضعها في هذه الاطر للمعالجة العملية .

والذي يشجع الحكومة في ذلك ، كما قالت مصادرها ، هو وعي ذوي المخطوفين خلال الاحداث الاخيرة ان قضيتهم اصبحت مجال استغلال سياسي .

لذلك ترى الحكومة انها امتلكت زمام المعالجة الذي قد يعطل اية محاولات للتفجير ، كما حاول انفلات العنف الماضي ، بشكل يؤمن استمرار مساندة الراي العام ، لمثل هذه المحاولة. لذلك قيل ان مجلس الوزراء وضع جميع الاطراف التي لديها محتجزون من المخطوفين ، او المعتقلين ، امام فرصة مبادرة تلقائية طيبة تجاه المجتمع وتجاه مسيرة السلم اللبناني ، بالعمل على اطلاق كل هؤلاء .

برغم ذلك ، فان كل التقديرات المتشائمة ، لا تخفي ملامح المجزرة التي فاحت رائحتها في المواقف من ان تكون هذه الاطراف التي تحتجز المخطوفين ، قد قامت في وقت سابق ، بعمليات تصفية ادت الى توقع وجود اعداد قليلة من الاحياء !

ويقول وزير بارز ، على كل حال سنسلك هذا الطريق المضني والشاق والطويل ، طالما وضعنا هذه القضية على سكة الحل النهائي .

ولكن ذوي المخطوفين ، لا يسلمون بمثل هذه الاستنتاجات الرسمية اليائسة ، فهم يعتبرون ان في الامكان الكشف الكامل عن مصير هؤلاء المخطوفين والمعتقلين والمفقودين سواء كانوا احياء ام اموات .

ويرفض هؤلاء ، كما يقولون ، تغليف هذه القضية بالتباسات او ابهامات ، بخاصة وان مساعيهم استهلكت في ذلك خلال مدة حكومة الوزان ، حيث تهربت هذه الحكومة من مواجهة هذا الوضع ، بقول الوزان ،، ان العين بصيرة واليد قصيرة» .

ويرفض ذوو المخطوفين محاولات تحديد حجم المخرج لهذه القضية لذلك اعتبر دكتور القلب محمد ياسين ،وله اخ مفقود ، ان عمليات الاستقصاء حول مصير المخطوفين ، من خلال بعض الذين افرج عنهم ، تؤكد ان لدى الميليشيات اعدادا ضخمة من هؤلاء لكنها تنكر وجودهم ، وبالتالي ، تستخدمهم في اعمال مختلفة ويضيف ان الاتصالات الفردية التي قام بها الاهلون ، تؤكد وجود هؤلاء المخطوفين والمفقودين احياء في اقبية الميليشيات والاحزاب ،مما يجعلنا نطالب بموقف واحد ، هو الافراج عنهم ...

ويتابع : اذا كان هناك اصرار ، عند اية جهة من الجهات بالقول ان هؤلاء المخطوفين والمفقودين ، لم يعودوا من الاحياء فاننا سنطالب بجثثهم !

ويعطي الدكتور ياسين ،مثالا على ذلك ، خلال الاجتياح الاسرائيلي للبنان ، عندما طالبت لجنة اسرائيلية خاصة ، الحكومة اللبنانية ، بمساعدتها على كشف رفات اربعة جنود اسرائيليين قتلوا في مواجهة بلدة المالكية في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ .

ويضيف : عندما يتاكد لنا وجود جثث او رفات هؤلاء المخطوفين ، والمفقودين ، ساعتئذ سنقيم لهم ، كما هو الواجب مراسم الدفن المعروفة .

من هنا يرى ، ذوو المخطوفين ان ساعة الصفر قد اقتربت لحل هذه القضية ، ويرى هؤلاء ان ممثلي المخطوفين ، قاموا ، فعلا ، من خلال احداث الاسبوع الماضي ، باثارة اعصاب حكومة الرئيس كرامي ، للتعجيل باطلاق سراح المخطوفين والمفقودين والمعتقلين ...

ورفض ممثلو المخطوفين القرار الذي اتخذ بتبادل المخطوفين ما بين الاطراف والاحزاب ، دون العلم المسبق ووفق تبادل عددي .

وقال ممثلو المخطوفين : لقد راينا في هذا القرار الصادر عن « لجنة الوزير سكاف » ، انه بمثابة دعوة جميع الاهالي الى خطف ابرياء جدد ، بغية الحصول على ذويهم والامر الثاني هو الحؤول دون اغلاق ملف قضية المخطوفين والمفقودين ، على اساس كلمة « رحمهم الله » !

وفي راي ممثلي المخطوفين ان قرار « لجنة سكاف » هو الذي فجر الشرارة ، ورفع بالامهات الى اغلاق

من اشتباكات الشمال

■ لماذا سحب الصليب الاحمر الدولي يده من الموضوع ؟

■ الخطة الامنية مستهدفة بصدمات المخطوفين وحرب الشمال والاغتيالات

من اعتصام اهالي المخطوفين

تظاهرة ليوم واحد ، نظمتها لجنة المخطوفين اللبنانيين ، بمساعدة الاتحاد الدولي لحقوق الانسان ، في باريس .

وتولى المركز العالمي لتقصي المعلومات عن اوضاع المخطوفين اللبنانيين والفلسطينيين ، محاولات جلاء هذه القضية ، مع اعطاء شهادة مخطوف للحالات المماثلة.

لكن المفاجيء ، لدى كل هذه الاوساط ، هو اعلان ميشال اميغيه رئيس الصليب الاحمر الدولي ، تجميد المساعي حول هذه القضية ، وتسليم المعنيين من الجهات الرسمية في الدولة ، اللوائح التي اعدها نتيجة المساعي المبذولة على صعيد كشف ملابسات قضية المخطوفين ، والمفقودين والمعتقلين .

وردت اسباب تجميد هذه المساعي الى عدم تجاوب الاطراف التي تحتجز المخطوفين مع الصليب الاحمر .

لقد تذرع الصليب الاحمر الدولي بانه مجرد من الصلاحيات المطلوبة منه ، للكشف عن ملابسات هذه القضية الانسانية الكبيرة ، لانه مختص ، كما قال ممثلو الصليب الاحمر ، بالحالات المماثلة التي تقع عادة بين دولتين ... وكان قد ابلغ المعنيين ، سابقا ، انه مضطر لمعالجة هذه المسائل بشكل سري ، لان ليست له صلاحية العمل الا اذا طلب منه ذلك ، ووافق عليه كل طرف من المعنيين .

لذلك قال ممثل الصليب الاحمر في لبنان ، انه لم يتمكن من تحقيق الشرطين اللذين طلبتهما منه لجنة دار الافتاء برئاسة الرئيس الدكتور سليم الحص ، في استئذان الاطراف بان تكون زيارات الصليب الاحمر الدولي بشكل مفاجيء الى اي مكان يراه ، وان تعطى نسخة عن نشاط الصليب الاحمر في هذا المجال للدولة عن تحرير المخطوفين ..

لكن محاولات الصليب الاحمر اصطدمت بالعقبات ، عندما منعته الاطراف المعنية من القيام بالمداهمات، اللازمة وعينت هي مواعيد محددة للزيارات !

لذلك انهارت مهمة الصليب الاحمر الدولي في لبنان ، تجاه مسالة المخطوفين ، والمفقودين والمعتقلين « لان القضية سياسية وتتطلب قرارا سياسيا من الدولة وجميع الاطراف » .

رغم ذلك ، فإن وجهة نظر ذوي المخطوفين هي ان الدولة هي الاقوى ، لما تملكه من اجهزة ، وامكانات ، وقوى مسلحة ، تمكنها مع الصليب الاحمر الدولي ، لو شاءت من تحرير هؤلاء المخطوفين بالقوة .

وهنا ، تظهر الحلقة المفقودة ، في عدم وجود القوة غير المنحازة التي بامكانها حسم المسالة ، فمن تكون هذه القوة ؟

لقد بدا ان حكومة الوحدة الوطنية ، وهي تمسك من شوارع بيروت ، بجمرة قضية المخطوفين والمفقودين والمعتقلين ، تضع عينا على افرازات وسلبيات الحرب ، وعينا على الخطة الامنية ، التي هي معبر للسلام ..

والحكومة ، في هذه الهواجس والصدمات المختلفة ، يحاول داعموها من القيادات السياسية ، الفصل ما بين خطوط الحالات الاجتماعية في الحرب ، كقضايا المخطوفين والمهجرين ، وبين مسيرتها الامنية والاصلاح السياسي الذي يقود الى السلم .

وفوق هذا العبور تدور الدوائر على هذه الخطة الامنية التي نفذت في بيروت ، من محاولة استغلال قضية المخطوفين كصاعق تفجير داخلي ، الى محاولات فرض التقسيم ، من خلال حرب الشمال ، الى محاولة اغتيال هذه الفرصة الاخيرة ، بعودة عنف الاغتيالات !!

المعابر بالاطارات المحروقة « برغم اننا المستفيدون من تنفيذ هذه الخطة الامنية » .

ويتساءل هؤلاء : كيف تفتح المعابر ما بين المنطقتين الشرقية والغربية ، حيث ان الذين خطفوا ، او فقدوا ، او اعتقلوا ، هم الذين عبروا على هذه المعابر ، يوم قيل ان هناك بيروت الكبرى ؟! ونحن ابلغنا رئيس الجمهورية ، في اللقاء الاخير ، اننا نرفض ان يقال « الله يرحم المخطوفين ، والمفقودين » ، نحن نريد ازالة القلق والانتظار ، ولو بعد مائة سنة .

وقال هؤلاء : لقد اجبنا رئيس الجمهورية ، عندما قال ، ليس بامكاننا ان نتهم بعضنا البعض بالقول : نحن نتهم ، لانه بامكاننا تحديد الجهات الفاعلة وتسمية الاشخاص المسؤولين عن ذلك ، لاسيما الكتائب و« القوات » !

اضاف هؤلاء وقد سالنا الرئيس الجميل ماذا يعني هذا ؟ .. فاجبناه ، بانه يعني اننا نريد اطلاق سراح جميع المخطوفين من دون قيد او شرط ، واننا نريد الجثث ، فإذا لم يكن هناك جثث ، فإننا نريد العظام !

ويقول هؤلاء ، إن ظروف تحركهم مع ذوي المخطوفين في المنطقة الشرقية هي واحدة ، وان كان يجب التفريق بين من خطفوا ، او فقدوا ، او اعتقلوا خلال المعارك الحربية ، وبين من تم اختطافهم في حالة السلم .

ويضيف ذوو المخطوفين انه طالما حددنا الجهات بالكتائب و« القوات اللبنانية » ، كذلك في المنطقة الشرقية حددوا الجهات الخاطفة ، بحركة « امل » ، والحزب التقدمي الاشتراكي ، والحزب السوري القومي الاجتماعي .

وتقول السيدة وداد حلواني ، كممثلة لذوي المخطوفين في دار الافتاء ، انه لاول مرة بعد اكثر من سنة ، نلمس في قرار مجلس الوزراء ايجابية ، في التعاطي مع المخطوفين والمفقودين والمعتقلين ، ونحن مستمرون بالتحرك السلمي حتى البدء بتنفيذ قرار مجلس الوزراء .

لقد كان الفراغ الكبير في قضية المخطوفين والمفقودين والمعتقلين ، هو في عدم فعالية المنظمات والمؤسسات ، والهيئات الدولية ، التي يفترض انها تتعاطى مثل هذه الشؤون من الكوارث الانسانية الكبيرة .

وقبل اسبوع ، وفي مقر الامم المتحدة في جنيف ، عبر ريبرت هرندل نائب سكرتير الامين العام للامم المتحدة ، عن تاثره البالغ عندما صدمت عيناه بصور المئات من ذوي المخطوفين ، من نساء واطفال ، وهم يتظاهرون ببافطاتهم التي تناشد التدخل من اجل اطلاق ذويهم من المخطوفين .

وعبر هرندل عن تاثره ، حين قال لوفد ممثلي لجنة الدفاع عن الحريات الديموقراطية : « لقد حركتم المشاعر في الحجر » !

كما دمعت عيناه امام فريق المحامين الذين يراسهم المحامي الانكليزي اللورد « كولفيل » امام فريقه الذي تاثر ، وهو يستمع الى تقرير سيدة لبنانية اجهشت بالبكاء عندما كانت تقرا تقرير ظروف اختطاف زوجها ، قبل عام كامل .

وطالبت زوجة هذا المخطوف الهيئات والمؤسسات باجراء تحقيق ميداني عن ظروف الخطف والاعتقالات في لبنان عندها قرر هذا الفريق العامل لحالات الخطف القسري واللاطوعي ، في نطاق هيئة الامم المتحدة استجواب الحكومة اللبنانية .

وكشف النقاب ان هذا الفريق وجه استجوابات الى حكومة الوزان اكثر من مرة ، تجاه هذه المسالة .

وقالت معلومات جنيف ان هذا الفريق لم يتلق الى الآن ، من الحكومة اللبنانية ، اجابات حول مصير المخطوفين والمفقودين والمعتقلين ، اذ يحاول في تشرين المقبل توجيه استجواب اخر ، وعلى ضوء جواب الحكومة ، سيقرر ما اذا كان سيوجه ادانة عالمية للحكومة اللبنانية ، ام لا !

لقد شهدت قاعة مجلس الشيوخ الفرنسي لاول مرة